

الإعراب على الحكاية

م.م رفاه عبد الحسين مهدي الفتلاوي
كلية الفقه / جامعة الكوفة

الخلاصة

الإعراب ذو شأن عظيم في العربية ، فهو التطبيق لقواعد اللغة ، وهو طريقة قديمة لدى علماء العربية لإبراز مواقع الكلم اعتماداً على القواعد التي بُنيت عليها ، فهو وسيلة إيضاح للمتعلّم ليدرك بها تركيب الجمل ، ومما امتاز به هو كثرة البحوث التي تناولته من كل جانب نظراً لأهميته ، ورغبت في أن ادرس جانباً منه فكان أن وقع اختياري على نوع من أنواعه وهو الإعراب المحكي راجية من الله أن يتم عليّ بإكماله على الصورة التي أردت .

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه على أربعة مباحث، يسبقها تمهيد لمعنى الإعراب وأهميته مبيّنة معنى الحكاية لغة واصطلاحاً .

تناولنا في المبحث الأول أنواع الإعراب المحكي إذ وجدناه متنوعاً على حكاية الجملة ، وحكاية المفرد ، وحكاية حال المفرد الذي انقسم بدوره الى قسمين ، قسم بغير أداة الاستفهام وهو شاذ ، والقسم الثاني هو الذي يتم بأداتي الاستفهام (مَنْ ، أَيْ) ومفصلة القول في اللغات التي ظهرت فيهما ، والفرق بينهما .

أمّا المبحث الثاني فكان في الرفع والنصب والجر بالحكاية ، إذ بينت فيه متى يكون إعراب الكلام على الحكاية رفعاً ونصباً وجرّاً .

وتطرّقنا في المبحث الثالث الى ما يحكى من الكلم إذا سمي به ، وكان على ثلاثة أقسام : الأول ، أن يكون جملة ، والثاني : ما يشبه الجملة و يكون على خمسة أضرب هي : الاسم الموصول ، والاسم الموصوف ، والحرف مع الاسم ، والحرف مع الحرف ، والفعل مع الحرف ، أمّا الثالث فهو ما كان مثلي أو مجموعاً على حد التنئية .

وعرضنا في المبحث الرابع ما لا يجوز أن يحكى ، وهو مقسّم على أقسام عدّة : وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافة وأفرد ، أو فعل فارغ ، أو حرف قصد التسمية به فقط . وأعقبنا هذه المباحث خاتمة بأبرز النتائج التي توصلنا إليها .

ومن ابرز المصادر التي اعتمدنا عليها في الدراسة المصادر النحوية البارزة، منها: كتاب سيبويه ، والأصول في النحو لأبن السراج ، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ، وشرح ابن عقيل لابن عقيل الهمداني ، وعدد من المعجمات اللغوية مثل :لسان العرب لابن منظور ، والأفعال لابن القطاع وابن القوطية ومقاييس اللغة ومجملها لأحمد بن فارس وغيرها

التمهيد

معنى الإعراب وأهميته

الإعراب في اللغة: الإبانة، وهو مصدر من نحو قولهم أعْرَبَ عن حاجته: إذا أبان عنها ^(١) ، واختلط مفهوم النحو والإعراب في كثير من الكتب حتى سمي النحو إعراباً ، وقد ورد في اللسان : ((نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه)) ^(٢) ، وقال أيضاً : ((والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)) ^(٣) ، وقال ابن السكيت : ((ومنه سمي النحو لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب)) ^(٤) .

وللإعراب في الاصطلاح النحوي معنيان: الأول هو تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا. وعلاماته دلائل عليه، وهي أعلام على المعاني الوظيفية التي تفيدها الكلمة في تركيبها في العبارة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، وقيل: الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. وهو أصل في الأسماء فرع في الأفعال^(٥).

والإعراب عملية ذهنية إدراكية تتصل بالعقل، وتتطلب من منشئ الكلام وقارئه حضوراً واعياً يواكب عملية الإنشاء والقراءة بما تتطوي عليه هذه العملية من تفكير في المضمون، تبلغ سرعتها لدى المنشئين والقارئين درجة يتوهمون معها أنهم في مراعاتهم للإعراب إنما يقومون بعمل حدسي سلفي يتيح لهم أن يقرعوا لمضمون الكلام^(٦)، وهو تلك الظاهرة الواضحة في اللغة العربية، التي تتناول أواخر الكلمات بالتغيير في الحركة أو الحرف، وهي غالبية على اللغة العربية واضحة فيها، تكاد تتميز بها، وما زالت حتى الآن موضعاً للخشية ومزلة لللسن والأقدام^(٧)، وقد كانت هذه الظاهرة أهم ما شغل النحويين، لأنها أبرز سمات العربية، والخطأ فيها أكثر وأوضح، فركزوا عليها جهودهم، وفرعوا فيها وفتقوا وتخللوا وألغزوا، حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء، وقد كان لذلك أثره في التعريفات التي وضعوها للنحو^(٨).

ويرى الباحث أن الإعراب طريقة قديمة لدى علماء العربية لإبراز مواقع الكلم اعتماداً على القواعد التي بنيت عليها، فهو وسيلة إيضاح للمتعلم ليدرك بها تركيب الجمل.

ولكي ندرك قيمة الإعراب لابد من ملاحظة أنه وسيلة لإيضاح مواقع الكلمات في التركيب، فهو طريقة سهلة للتعليم حينما يؤخذ المأخذ الصحيح، وهو خروج عن النمط التقليدي لتعليم قواعد اللغة بالتقنين، ففي الإعراب تكون القواعد مطبقة في النصوص، ويكون التعليم باستنباط تلك القواعد من النصوص، إذ تكون مصدراً للقاعدة النحوية، وبذا يخرج تعليم العربية عن النمط المعتاد - وهو الانطلاق من القاعدة إلى النصوص - إلى جعل النص هو المنطلق لاستنباط القاعدة.

وكما هو معروف أن للإعراب أنواعاً ثلاثة منها: الإعراب الظاهر، والإعراب المقدر، والإعراب المحلي، الذي انصب اختيارنا على أحد أنواعه وهو الإعراب المحكي بصفته إعراباً محلياً. وقبل الخوض في تفصيلاته وجزئياته كان لا بد أولاً من معرفة الحكاية لغة واصطلاحاً لبيان مدى الاختلاف أو الاتفاق إن وجد في المعنيين اللغوي والاصطلاحي، قال ابن القوطية: ((حكيت الخبر حكاية: وصفته، والإنسان: فعلت فعله))^(٩).

وذهب أحمد بن فارس إلى القول: ((الحاء والكاف وما بعدها معتل أصل واحد ٠٠٠ هو إحكام الشيء بعقد أو تقرير، يقال: حكيت الشيء احكيه، وذلك أن تفعل مثل ما فعل الأول))^(١٠)، ووضح ذلك في مجمله قائلاً: ((إذا فعلت شيئاً تقتدي فيه بغيرك وتُحب أن تأتي به على الصفة التي أتى بها))^(١١).

ويعد الفيومي الشخص ناقلاً إذا حكى الشيء بقوله: ((حكيت الشيء احكيه حكاية إذا أتيت بمثله على الصفة التي أتى بها غيرك فأنت كالناقل))^(١٢)، وبمعنى عدم المجاوزة أشار ابن منظور إلى ذلك بقوله: ((حكى الحكاية كقولك: حكيت فلاناً وحاكيت فعلت مثل فعله أو قلت مثل قوله سواء لم أجازه ٠٠٠، والمحاكاة المشابهة))^(١٣).

والى معنى المشابهة أيضاً أشار الزبيدي بقوله: ((وحكيت فلاناً وحاكيت محاكاة شابهته يقال فلان يحكي الشمس حسناً ويحاكيها بمعنى))^(١٤).

أمّا في الاصطلاح فقد ظهرت عدة تعريفات للحكاية منها: -

قال ابن عصفور الأشبيلي في تعريفه للحكاية بأنها: ((إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه))^(١٥).

وعرفت أيضا بـ ((إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه))^(١٦) ، وعرفها الدكتور اميل يعقوب بأنها : ((إيراد اللفظ أو التعبير على حسب ما ورد عن صاحبه ، سواء كان ذلك عن طريق الكلام أم الكتابة أم القراءة))^(١٧) .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الحكاية اصطلاحاً هي إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير نحو : من زيدا إذا قيل : رأيت زيدا أو إيراد صفته نحو : أيا لمن قال : رأيت زيدا أو معناه .

ويرى البحث توافق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي في أن كلا المعنيين يؤكّد أن الحكاية هي اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه أو إيراد صفته بمحاكاته بلفظ آخر مماثل ومثابه له في الإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد والتنثية والجمع .

المبحث الأول

أنواع الإعراب المحكي

١. حكاية الجملة :

وحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما^(١٨) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ النساء / ١٥٧ ، وقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ مريم / ٣٠ ، وقوله تعالى : ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ البقرة / ١٤٠ ، وقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ سبأ / ٤٨ ، وقوله تعالى : ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ الأحزاب / ١٨ .

ولا تخلو الجملة المحكية من أن تكون ملحونة ، أو معربة : فإن كانت معربة حكيت الجمل على ترتيب اللفظ ، وإن كانت ملحونة تحكى على المعنى^(١٩) .

فإذا حكيت قول القائل : زيد القائم قلت : قال عمرو زيد القائم ، وإن شئت قلت : قال عمرو القائم زيد .

وإن كانت ملحونة ، حكيتها على المعنى ، فنقول : إذا حكيت قام زيد بخفض زيد : قال عمرو قام زيد ، لكنه خفض زيدا^(٢٠) لتنبه بالاستدراك على لحنه وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب . ويرى البحث جواز حكاية الجملة على المعنى بعكس الترتيب وذلك صوتاً من ارتكاب اللحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي .

وذهب البطليوسي الى أن ((الجملة تحكى مع العامل المضمر كما تحكى مع العامل المظهر ، تقول : زرت زيدا فقال لي : مرحباً وأهلاً أي صادفت ذلك قال الشاعر^(٢١) :

إذا جئت بواباً له قال مرحباً
ألا مرحباً واديك غير مضيق
وعلى هذا تأول بعض النحويين قول الراجز :

تعرضت لي بمكان حلّ تعرض المهررة في الطول
تعرضاً لم تأل عن قتلا لي

قالوا : أراد انه لما رآته قالت : قتلاً قتلاً أي اقتلوه فحكي كلامها))^(٢٢) ، في حين أشار الزجاجي الى أنه قد يحكى بعد القول مضمرأ ومنه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ الزمر / ٣ ، ((والذين اتخذوا : ابتداء ، وخبره محذوف تقديره : والذين اتخذوا من دونه أولياء ، قالوا ما نعبدهم إلا . . . وقيل : والذين : رفع بفعل مضمر تقديره : وقال الذين اتخذوا))^(٢٣) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ الرعد / ٢٤ ، أي يقولون : سلام عليكم^(٢٤) .

ويرى البحث أن العامل يأتي مضمرأ ومظهرأ وفي كلا الحالتين تحكى معه الجملة لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر .

ولا يجوز أن يدخل حرف الجر على الجملة المحكية إلا للضرورة^(٢٥)، فأما قول الشاعر :
تَنَادُوا بِمَا هَذَا وَقَدْ سَمِعُوا لَنَا دَوِيًّا كَعَزْفِ الْجَنِّ بَيْنَ الْأَجَارِعِ
فضرورة لا يلتفت إليها ، فـ(ما) اسم مبني حركته الإعرابية مقدرة والذي حسن ذلك أن
الاسم بعد حرف الجر مبنياً ، فلم يظهر الفتح ؛ لكونه مجروراً ، ومرفوعاً على صورة واحدة ؛ وأقبح
من ذلك قول الشاعر^(٢٦) :

تَنَادُوا بِالرَّحِيْلِ غَدَاً وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي
فكلمة (الرحيل) جاءت مرفوعة مع سبقها بحرف الجر الباء وهذا قبيح عند العرب .

٢. حكاية المفرد :

وذلك إذا وقع بعد القول مفرد ؛ فلا يخلو أن يكون مصدرأ ، أو غير مصدر^(٢٧)، فإن كان
مصدرأ له ، أو صفة للمصدر فلا يحكى بل ينصب بفعله نحو : قال زيدٌ قولاً ، وقال عمروٌ باطلاً .
وإن لم يكن مصدرأ ولا صفة له ، فلا يخلو أن يكون اسماً لجملة أو لا يكون فإن كان اسماً لجملة نحو
من يقول : لا اله إلا الله ، فتقول : قال زيدٌ حقاً ، فإنه لا يحكى .

ففي الجملة الأولى (لا اله إلا الله) اسم للتوحيد فلا تحكى ، وأما الثانية (قال زيدٌ حقاً) فقد
اختلف فيها ، فمنهم من قال : إنه صفة لمصدر محذوف ، فإذا قال : قال زيدٌ حقاً ، فكأنه قال : قال
قولاً حقاً ، فـ(حقاً) صفة للمصدر المحذوف وهذا باطل ، لأنّ (حقاً) ليس من الأسماء الجارية ،
والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس وإنما يقال منه ما سمع مثل قولهم : مررتُ برجلٍ حَجَرِ
الرأس .

ومنهم من قال : إنه منصوب على أنه مفعول به ، وهو الصحيح إذ لا مانع من ذلك^(٢٨) .
وإن لم يكن اسماً لها ، فلا بد من أن يكون عامله مضمراً ؛ إذ المفرد لا يتكلم به وحده ؛
فيحكى كما تحكى الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ الأنبياء / ٦٠ ، على تقدير يقال له : يا
إبراهيمُ فحكي ، ومن ذلك أيضاً قول أمريء القيس^(٢٩) :
إِذَا ذُقْتُ فَمَاهَا قَلْتُ طَعْمُ مَدَامَةٍ مُعَقَّةٍ مَمَّا تَجِيءُ بِهِ التَّجْرُ
وقد روي برفع (طعمُ) على تقدير (طعمُ طعمُ مَدَامَةٍ) ونصبه على تقدير (ذُقْتُ طَعْمُ
مَدَامَةٍ)^(٣٠) .

ويرى الباحث أنه يحكى مراعاة لشبهه بالجملة ، وذلك أنه أورد بعد القول لفظ المقول ، كما
أن الجملة كذلك ، ولا يجوز فيه غير الحكاية ، لأن الحكاية إما أن ترجع الى اللفظ أو الى المعنى ومن
الخطأ أن ترجع في مثل قولك قال زيدٌ : عمروٌ الى المعنى ، لأنّ عمراً اسم شخص والأشخاص ليست
من جنس المقولات ، فلم يبق إلا أن ترجع الحكاية الى اللفظ ، وإذا كان كذلك ، فينبغي أن يحافظ على
لفظ المتكلم من رفع أو نصب أو جر .

والمفرد إذا كان نائباً عن جملة ، ومفيداً إفادتها ، حكي كما تحكى الجملة نحو : نَعَمْ ، وبلى ،
نحو : قال زيدٌ نعم ، وقال عمرو بلى .

فنعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر ، وتكون تصديقاً للخبر نحو : قولك لمن قال : قام
زيدٌ ، أو ما قام زيدٌ : نعم ، فتصدّقه ، في إثبات القيام لزيد أو نفيه عنه .
وبلى تكون جواباً للنفي خاصة ، إلا أن معناها أبداً إيجاب المنفي مقروناً كان النفي بأداة
الاستفهام أو غير مقرون بها ؛ نحو قولك في جواب مَنْ قال : ما قام زيدٌ ، أو لم يقم زيدٌ بلى ، أي :
قد قام . ولو قلت : نعم ، لكنت محققاً للنفي ؛ كأنك قلت : نعم لم يقم^(٣١) .

وقد تقع نعم في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام ، والمراد إيجاب المنفي ، إذا أُمِن
اللبس ، وذلك بالنظر الى المعنى ؛ لأنّ التقدير في المعنى إيجاب ، فإذا قلنا ألم يقم زيدٌ ، فإنما نريد أن
نثبت للمخاطب قيام زيد ؛ ومن ذلك قول جدر بن مالك^(٣٢) :

أليس الليل يجمع أم عمرو وإيأنا ؛ فذاك بنا تداني؟
ثم قال :

نعم ، وترى الهلال كما أراه ويغلوها النهار كما علاني

٣. حكاية حال المفرد : وهو ضربان :

الأول : ضرب بغير أداة الاستفهام :

والحكاية بدون استفهام إذا كان الحكم على معنى اللفظ المحكي وهو شاذ كقول بعض العرب ، وقد قيل له هاتان تمرتان : فقال : دعنا من تمرتان ، وسمعت اعرابياً قد سأله رجل فقال إنهما قرشيان : فقال : ليسا بقرشيان ، إذ نلاحظ أنها مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنها مثني والذي منع من ظهور ذلك حركة الحكاية .

قال : وسمعت عربياً يقول لرجل سأله : أليس قرشياً ؟ قال : ليس بقرشياً (٣٣) .
وكقول ذي الرمة (٣٤) :

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيـدح انتجعي بلالاً

وسمع قوماً يقولون : الناس ينتجعون غيثاً ، فحكي ذلك كما سمع فرفع الناس (٣٥) .

الثاني : ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأي أو بمن :

أي يختص بـ (أي) و (من) الاستفهاميتين .

١. الحكاية بأي :

لا يحكى بـ (أي) إلا النكرات ، ولا يحكى بها الأعلام ، لئلا تبطل الحكاية ، وتكون مبهمة غير مختصة أي للعاقل وغير العاقل لذلك طبقت المحكي عنه ، وفي الحكاية بـ (أي) لغتان :

الأولى : من يحكى بـ (أي) إعراب المحكي ، ويلحق علامة التثنية والجمع والتأنيث فنقول في الاستثبات عن الواحدة (أية) ، وعن الاثنين (أيان) ، في الرفع ، و (أيين) في النصب والخفض ، وعن الاثنين (أيان) في الرفع و (أيين) في النصب والخفض ، وعن الجمع المذكر (أيون) في الرفع و (أيين) في النصب والخفض ، وعن جماعة الإناث (أيات) في الرفع ، و (أيات) في النصب والخفض (٣٦) .

الثانية : من يحكى إعراب المحكي خاصة فإذا قال : رأيت رجلاً ، قلت : أيًا ؟ وقام رجلٌ قلت : أيُّ ؟ ومررت برجلٍ قلت : بأيُّ؟ وهذه العلامة التي تلحق (أيًا) تثبت وصلاً ووقفاً (٣٧) ويرى البحث أن (أيًا) تثبت هنا في الوصل ، لأنها اسم معرب فلذلك ساغ تثنيها تثنية صحيحة وجمعها جمع صحيح .

٢. الحكاية بـ (من) وتكون على قسمين :

الأول : حكاية الأسماء الأعلام بـ (من) :

حكاية الاسم المفرد لا تكون في كلام العرب إلا بـ (من) بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية وسبب ذلك ثلاثة أشياء :

الأول : إن (من) اسم مبني لا يظهر فيه قبح الحكاية إذ ليست (من) في اللفظ بالمبتدأ من حيث لم يظهر فيه الرفع ، فلا يصح أن يجيء الخبر على صورة المنصوب .

الثاني : إن الأسماء الأعلام بابها التغيير ، لأنها كلها منقولة إلا أسماء يسيرة ، فلذلك كثرت الشذوذات فيها .

الثالث : الخوف من اللبس ، وذلك أنه إذا قال إنسان : قام زيدٌ ولم يحك لفظه في الاستثبات ، وقلت : من زيدٌ لتوهم السامع أنك لا تسأله عن زيد الذي ذكره فلما اجتمعت هذه الأشياء لم يكن بد من الحكاية عند أهل الحجاز (٣٨) .

ولا تجوز الحكاية بـ(مَنْ) إلا بشروط : منها أن لا يدخل على (مَنْ) حرف من حروف العطف ، وأن لا يكون الاسم المحكي متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف ، فإن دخل على (مَنْ) حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس ، لأنه قد علم أن المسؤول عنه هو الأول ، ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم .

وإن كان التابع مع ما جرى عليه قد جرى لشيء واحد ، جازت الحكاية ، وإنما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبوعاً ، لأنَّ التابع يبين أن المسؤول عنه هو الاسم المتقدم ، ولذلك لم تمتنع الحكاية في العطف لأن العطف من التوابع غير المبينة (٣٩) .

فإن كان الاسم نكرة ، فإنه لا يجوز فيه حكاية مثل الأسماء الأعلام ، وحكايته على طريقة سنبينها في بابها بالتفصيل .

وبعض العرب يحكي سائر المعارف ، وإن لم تكن أعلاماً ، وذلك قليل إنما يكون على لغة من قال : (دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً) إلا أن يكون الاسم المعرفة مضمراً أو مشاراً فإنه لا تجوز حكايته وسبب ذلك أنه لا يدخله لبس (٤٠) .

ويرى الباحث أنها (أي الضمائر وأسماء الإشارة) في الأصل بدائل عن اسم ظاهر فهي لا تصح حكايتها .

الثاني : حكاية الأسماء النكرات بـ(مَنْ) :

إذا استفهم عن النكرات بـ(مَنْ) فإنه لا يجوز فيها أن تحكى مثل الأسماء الأعلام وسبب ذلك أن حكاية المفرد قليل ، ولا تكون إلا في الاسم العلم بـ(مَنْ) لما ذكرناه سابقاً .

وقال الزجاجي : ((إذا حكيت النكرة كنت بين أمرين إما أن تعيد النكرة معرفة بالألف واللام ، أو بلفظها . فإن أعدتها بالألف واللام ، فليس ذلك حكاية ، لأن الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به ، وأنت لم تورده على حسب ما تكلم به . فإن أعدتها بلفظها ، كان ذلك خروجاً عن كلام العرب ، لأن العرب إذا أعادت النكرة ، إنما تعيدها بالألف واللام ، فتقول : رأيت رجلاً فضربت الرجل ، ولا تقول : فضربت رجلاً ، لأنه لا يُدري هل أردت الرجل المتقدم في الذكر أو غيره)) (٤١) .

وحكاية الأسماء النكرات بـ(مَنْ) على لغتين :-

الأولى : منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو ، وألف في حال النصب ، وباء في حال الخفض سواء كان مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً ، أو مثنى أو مجموعاً ، وتشبع الحركة التي على النون ؛ فيتولد منها حرف مجانس لها ، ولا يكون هذا كله إلا وفقاً .

فإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : مَنُو ؟ وإذا قال : رأيت رجلاً ، قلت : مَنَّا ؟ وإذا قال : رأيت رجلين ، قلت : مَنَّا ؟ وإذا قال : رأيت رجلاً ، قلت : مَنَّا ؟ وإذا قال : مررتُ برجلٍ ، قلت : مَنِي ؟ وإذا قال : مررتُ برجلين ، قلت : مَنِي ؟ وإذا قال : مررتُ برجلٍ ، قلت : مَنِي ؟ (٤٢) .

الثانية : منهم من يلحق علامة على الإعراب ، وهي الواو في الرفع ، والألف في النصب ، والياء في الخفض كما تقدم ويلحق علامة على التثنية والجمع ، وعلامة على التأنيث .

فإن قال : قام رجلٌ ، قلت : مَنُو ؟ ورأيت رجلاً ، قلت : مَنَّا ؟ ومررتُ برجلٍ ، قلت : مَنِي ؟ وإذا قال : قامتُ هندٌ ، قلت : مَنَّة ؟ وإذا قال : مررتُ بهندٍ ، قلت : بَمَنَّة ؟ وإذا قال : قامتُ الهندان ، قلت : مَنَّتَان ؟ وإذا قال : رأيتُ الهنديين ، قلت : مَنَّتَيْن ؟ وإذا قال : مررتُ بالهنديين ، قلت : بَمَنَّتَيْن ؟ وإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : مَنُون ؟ وإذا قال : رأيتُ رجلاً ، قلت : مَنِين ؟ وإذا قال : مررتُ

برجالٍ ، قلت : بمَنينَ ؟ وإذا قال : قامت الهنداتُ ، قلت : مَناتٌ ؟ ورأيت الهنداتِ ، قلت : مَناتٍ ؟ ومررت بالهنداتِ ، قلت : بمَناتٍ ؟ (٤٣) .

وهذه العلامة التي تلحق (مَن) تحذف في الوصل في اللغتين جميعاً ، فنقول : إذا قال : رأيت نساءً أو : كلمني رجلاً أو : مررتُ بامرأةٍ : مَن يا فتى ؟ في هذا كله أي تكون بلفظ واحد في الجميع ، وقد ورد في الشعر قليلاً (مَنُون) وصلاً وذلك في قول الشاعر (٤٤) :

أَتُوا ناري ، فَقُلْتُ : مَنُون أنتم ؟ فقالوا : الجنُّ ، قلت : عَمُوا ظلاماً !! فقال : مَنُون أنتم والقياس من أنتم إذ لحقت الواو والنون (مَن) في الوصل ، وذلك شاذ (٤٥) ، فـ (قلت) فعل وفاعل ، و (منون) اسم استفهام (مبتدأ) و (أنتم) خبره ، والجملة في محل نصب مقول القول .

واتضح لنا مما سبق أن (مَن) تخالف (أي) في باب الحكاية في خمسة أشياء :

١. إنَّ (أيّاً) عامة في السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كما مثلنا وعن غيره ، كقول القائل : رأيتُ حماراً أو حمارين ، و (مَن) خاصة بالعاقل .

٢. إنَّ الحكاية في (أي) عامة في الوقف والوصل ، يقال : جاءني رجلان ، فنقول : أيانُ ؟ بالوقف أو أيان يا هذا ، والحكاية في (من) خاصة بالوقف ، نقول : مَنانُ ، بالوقف والإسكان ، وإن وصلت قلت : مَن يا هذا ؟ وبطلت الحكاية (٤٦) .

٣. إنَّ (أيّاً) يحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المفرد المرفوع : (أيُّ) وفي حكاية المنصوب : (أيّاً) ، وفي حكاية المجرور : (أي) ويجب في (من) الإشباع في الحركات ، فنقول لمن قال : جاءني رجل : مَنو ؟ ولمن قال : رأيت رجلاً : مَنّا ؟ ولمن قال : مررت برجل : مَنِي ؟ .

٤. إنَّ ما قبل تاء التأنيث في (أي) واجب الفتح تقول : أيّة وأيّتان ، كما تقول : آية وآيتان ، ويجوز الفتح والإسكان في : مَن إذا اتصل بها تاء الحكاية تقول : مَنّة ، بفتح النون وقلب التاء هاء ، ومُنّت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء ، وإنما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتباراً بحالة الوقف ، ومُننّ بفتح النون الأولى ومُننّان بسكونها والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التنثية (٤٧) .

٥. إنَّ (مَن) يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم ، و (أي) يختص بالنكرة (٤٨) .

المبحث الثاني

الرفع والنصب والجر بالحكاية

الرفع والنصب والجر من علامات الإعراب التي تلحق القول المحكي فقد قال الفراهيدي : ((كل شيء من القول فيه الحكاية فارفع نحو قولك : قلت عبد الله صالح وقلت الثوب ثوبك قال الله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ الكهف / ٢٢ ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ﴾ النساء / ١٧١ ، وقال تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ البقرة / ٥٨ ، فإذا أوقعت عليها الفعل فانصب نحو قولك قلت خيراً قلت شراً نصبت لأنه فعل واقع)) (٤٩) ، ففي قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ الكهف / ٢٢ ، يكون (ثلاثة) خبر لمبتدأ محذوف أي هم ثلاثة أشخاص ، ورابعهم مبتدأ ، خبره كلبهم ، وجملة ثلاثة مقول القول (٥٠) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ﴾ النساء / ١٧١ ، فلا ناهية وتقولوا فعل مضارع مجزوم بها ، وثلاثة خبر لمبتدأ محذوف أي ولا تقولوا ألّهتنا ثلاثة ، وجملة ألّهتنا ثلاثة في محل نصب مقول القول (٥١) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ البقرة / ٥٨ ، فحطة خبر لمبتدأ محذوف تقديره مسألتنا حطة أو أمرنا حطة والجملة الاسمية مقول القول والأصل فيها النصب ؛ لأن معناها حط عنا ذنوبنا ، ولكنه عدل الى الرفع للدلالة على ديمومة الحط والثبات عليه (٥٢) .

ومما يحكى به :

- ١- الأفعال : وهي أربعة : سمعت ، وقرأت ، ووجدت ، وكتبت ؛ وقال الطرماح^(٥٣) :
وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المـ
رفع أحق على الحكاية ولولا ذلك لكان نصبا كما تقول وجدت مالا ، وقال آخر
كتبت أبو جاد وحطى مرامر وخرقت سربالاً ولست بـ
٢- الاستفهام : وكل ما استفهم به يرفع بالحكاية ما لم يجئ بالتاء فإذا جيء بالتاء فالنصب فإنه
بمنزلة تظن وترى أما الرفع فمثل قولك : أقلت عبد الله خارج فيم قلت الناس خارجون بكم قلت الثوبان
، فإذا جاءت التاء فالنصب نحو قولك : أتقول زيدا عالماً ، أتقول الناس خارجين^(٥٤)
قال عمر بن أبي ربيعة^(٥٥) :

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا
نصب الدار على معنى تظن .

وأما قول الشاعر منذر بن درهم^(٥٦) :

فقال حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف
يريد أمري وأمرك حنان لولا ذلك لنصبه .

٣- تقدير موصوف محذوف :

نحو : قول الشاعر حازم القرطاجني :

يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى
فإنه رفع صبر لما وصفه فقال : صبر جميل لولا ذلك لنصب صبراً على الأمر يقول أمري
وأمرك صبر جميل^(٥٧) .

٤- وتقع الجملة المحكية بعد القول مفعولاً به منصوباً :

نحو : قال زيد عمرو منطلق وتقول زيد منطلق إذ أن الجملة بعد القول في موضع نصب على
المفعولية .

ويجوز إجراؤه مجرى الظن ؛ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما ظن ، وللعرب
في ذلك مذهبان :

المذهب الأول : وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط قد ذكرها عامة
النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ والثاني : أن يكون للمخاطب ؛ والثالث : أن يكون
مسبوقةً باستفهام ؛ والرابع : أن لا يفصل بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف ولا مجرور
ولا معمول الفعل ، فان فصل بأحدها لم يضر نحو : أتقول عمراً منطلقاً ؛ فعمراً مفعول أول ،
ومنطلقاً مفعول ثان^(٥٨) ، ومنه قول هذبة بن خشرم العذري :

متى تقول القلص الرؤاسمًا يحملن أم قاسم وقاسمًا
ففي البيت الشعري قد أجرى الشاعر (تقول) مجرى (تظن) ، فنصب به مفعولين الأول (

القلص) والثاني جملة (يحملن) وذلك لاستيفائه الشروط .

فعند اجتماع الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحو : أتقول زيدا
منطلقاً ، وجاز رفعهما على الحكاية نحو : أتقول زيداً منطلقاً .

المذهب الثاني : هو مذهب سليم إذ يجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين ، مطلقاً أي سواء
كان مضارعاً أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط الأنفة الذكر أم لم توجد نحو : قل ذا مشفقاً فـ (ذا)
مفعول أول و (مشفقاً) مفعول ثان ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

قالبت وكنيت رجلاً فطيناً هذا لعمري الله اسرائيل

فـ (هذا) مفعول أول لـ (قالت) ، و (اسرائينا) مفعول ثان (٥٩) .
وأشار الأستاذ عباس حسن الى أنه إذا كان القول بمعنى التلطف المحض ومجرد النطق فإنه ينصب مفعولاً به واحداً ، تكون دلالاته المعنوية مقصودة غير مهملة [ويقصد بها ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات للمدلول] سواء أكان الذي جرى به التلطف ، ووقع عليه القول كلمة مفردة نحو : ما جاء على لسان حكيم : تسألني عن العظمة الحقة ؛ فأقول : الكرامة ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : الكذب ، فمعنى أقول هنا : انطق وأتلفظ ، والكلمة التي وقع عليها القول (أي التي قيلت) هي : الكرامة ، والكذب وكلتاها مفعول به منصوب مباشرة .

ومثال الجملة بنوعيتها: قلتُ : الشعورُ غذاءُ العاطفة، ويقولُ: تسيرُ مسيرُ الضحى في البلاد (٦٠).
فمعنى القول في هذه الأمثلة كسابقها وبعده جملة اسمية أو فعلية فتكون في محل نصب سدت مسد المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به مباشرة بخلاف الكلمة المفردة فإنها هي المفعول به مباشرة - كما تقدم - سواء أكان الناطق بالكلمة قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعها من غيره فيردها بعده أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر وترديداً لما سمعه وهي في الحالتين لا تسمى كلمة محكية بالقول في اصطلاح كثير من النحاة ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكاية في هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة .

أما الجملة التي تسدُ - في الأغلب - مسد مفعول القول والتي محلها النصب فيسمونها محكية بالقول بشرط أن تكون قد جرت من قبل على لسان ثم أعادها المتكلم وردد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره ، فلا بد في الجملة التي تسمى محكية أن تكون قد دُكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول ، وإلا فلا يصح تسميتها محكية على الصحيح ، والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب ، سادة مسد المفعول به وتعرف بأنها مقول القول أي : الجملة التي جرى بها القول ، وهي المرادة منه (٦١) .

وإن اجتمع ما يحكى مع ما لا يحكى ، فإنه يبنى الكلام على المتقدم فإن كان ما يحكى حكيته واتباعته الثاني (٦٢) .

((وإذا جازت حكاية ما ليس بعلم إذا انفرد - وإن كان ذلك ضعيفاً - فالأحرى إذا اختلط بما يحكى ، فنقول : على هذا لمن قال : رأيتُ زيدا رجلاً : مَنْ زيدا رجلاً ؟ ولمن قال : رأيتُ رجلاً وزيدا : مَنْ رجلاً وزيداً ؟ ومَنْ في هذا الباب خبر مقدم ، لأنه نكرة والاسم العلم بعدها مبتدأ ، وقد يجوز عكس ذلك ، لأن الاستفهام يسوغ الابتداء بالنكرة وإن كان ذلك قليلاً ، لأن الابتداء بالاسم المعرفة مع وجود النكرة أولى)) (٦٣) .

وذهب ابن عصفور الاشبيلي الى أن (مَنْ) لا تخلو أن تكون حكاية لمرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض . فإن كان قد لحقها علامة الجر ، فلا بد من دخول حرف الجر عليها ، فتكون مجرورة به ، والعامل فيه مضمرة تقديره بعده ، لأنه اسم استفهام .

فإن لحقها علامة النصب ، فهي مفعولة بفعل مضمرة ، ويقدر بما بعده لما تقدم . فإن لحق علامة الرفع فمبتدأ ، والخبر محذوف لفهم المعنى . ولا يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمرة ، لأنَّ الفعل الذي يعمل فيه لا يخلو أن يقدر بما بعده أو قبله . فإن قُدِّرَ قبله لم يجز ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، فلا يعمل فيه ما قبله ، وإن قُدِّرَ بما بعده لا يجوز أيضاً لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل (٦٤) .
ومما يجوز فيه الحكاية والإعراب على وجهين مختلفين قولك إذا قلت : رأيت في خاتمه أسداً ، فلا يخلو أن يكون المرئي مكتوباً أو المسمى بهذا الاسم مصوراً ((فإن كان الذي رُئي صورة أسد ، فالنصب والإعراب ، ولا وجه للحكاية ، لأن المحكي إنما هو اللفظ ، والصور ليست من قبيل الألفاظ ولا يوصف إذ ذاك إلا بمصدر ، أو ما في معناه ، ولا تصفه بخبيث ولا شجاع ، لأن هذه الصفة

ليست مما يدرك ، وتكون على حسب موصوفها من الإعراب ، ويتصور في المجرور الذي هو (في فصحته) أن يكون متعلقاً بـ (رأيت) أو متعلقاً بمحذوف تقديره : رأيت أمراً كائناً في فصحته . وإن كان المرئي الاسم حكيت ، لأنه منصوب بفعل مضمر تقديره : انتوا أسداً أو اقصدوا ، ومثله قول الآخر^(٦٥) :

وأصفرَ من ضربِ دارِ الملوكِ تلوحُ على وجهه جَعْفَرُ^(٦٦)

ولو رأيت مرفوعاً لحكيت ، لأنه أيضاً في تقدير (أنا أسدٌ) إذ لا فائدة في كتب الإنسان على فصّ خاتمه إلا هذا القدر ، وكما هو معروف أن كل مفرد في تقدير جملة ، فإنه يعامل معاملة الجملة في الحكاية ، ولا تصف ذلك إلا بمكتوب ، أو مكتوبة أو ما في معناهما^(٦٧) .

وأشار الأزهري إلى أنه إذا كان ((المسؤول عنه نكرة فقال : وإن كان المسؤول عنه علماً لمن يعقل ، غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة ، وأداة السؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف ، فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه فيقولون : مَنْ زيداً ؟ لمن قال : رأيتُ زيداً ، ومن زيداً ؟ بالخفض لمن قال : مررتُ بزيدٍ ، فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد (مَنْ) مبتدأ خبره (مَنْ) عند الجمهور))^(٦٨) .

أو خبر مبتدؤه (مَنْ) عند سيبويه^(٦٩) ، وإن كان المحكي مرفوعاً كقوله : مَنْ زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ ، برفع ما بعد (من) على اللغتين ، ويختلف التقدير ، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدراً لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية ، فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير ، وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر^(٧٠) .

وتبطل الحكاية في نحو : أيّ زيد ؟ لان أداة السؤال غير (مَنْ) وفي نحو : ومن زيد ؟ لأجل العاطف الداخل على (من) ، وفي نحو : من غلامٌ زيد ؟ لانتفاء العلمية خلافاً ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف ، وفي نحو : مَنْ شَدَقَ ؟ لانتفاء العقل ، وفي نحو : من زيدٌ الفاضل ؟ لوجود التابع وهو النعت^(٧١) .

ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كرايت زيد بن عمرو ، أو علماً معطوفاً بالواو خاصة كرايتُ زيداً وعمراً فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية ، فنقول لمن قال : رأيت زيداً بن عمرو : مَنْ زيدٌ بن عمرو ؟ ولمن قال : مررتُ بزيد بن عمرو : مَنْ زيدٌ بن عمرو ؟ ونصب زيد في الأول ، وخفضه في الثاني ، ونقول لم قال : رأيتُ زيداً وعمراً : مَنْ زيداً ، بنصبهما ، ولمن قال : مررتُ بزيد وعمرو : مَنْ زيد وعمرو بخفضهما^(٧٢) .

وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف احد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية ، وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقاً ويوجبون رفع ما بعد (مَنْ) ، ومدرّك الحجازيين أن الأعلام كثرت في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية ، لما فيها من ربط احد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بـ (مَنْ) دون (أي) لوجهين :

الأول : كثرة استعمالهم لها دون (أي) وهو ما أكدّه سيبويه^(٧٣) والثاني : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر معها قبج الحكاية لسكونها على كل حال ، خلاف (أي) فإنه لو حكى بها : أيّ زيداً ؟ ، وأيّ زيدٍ ؟ برفع (أي) فيهما ، ونصب زيد في الأول ، وجره في الثاني ، لظهر القبج في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر^(٧٤) .

مما سبق يرى الباحث أن الرفع على الحكاية يأتي بعد كل قول وبعد الأفعال (سمعت ، وقرأت ، ووجدت ، وكتبت) وبعد كل استفهام ما لم يجيء بالتاء فإذا جيء بالتاء فالنصب على الحكاية ويكون بمنزلة تظن وترى .

وتكون أداة الاستفهام (مَنْ) حكاية لمرفوع إن لحقته علامة الرفع ويعرب مبتدأ خبره محذوف يفهم من المعنى ، وحكاية لمنصوب إن لحقها علامة النصب فتعرب مفعولاً به لفعل مضمر ،

وحكاية لمجرور إن لحقها علامة الجر فتكون (مَنْ) مجرورة به والعامل فيه مضمّر يقدر بعده لأنه اسم استفهام .

المبحث الثالث

ما يحكى من الكلم إذا سمي به

إنّ ما يحكى من الكلم إذا سمي به على ثلاثة أقسام :-

الأول : أن يكون جملة نحو : تأبّط شراً ، وبرق نحره ، ودّرى حياً ، تقول : هذا تأبّط شراً ، ورأيتُ تأبّط شراً ، ومررتُ بتأبّط شراً وهذه الأسماء المحكية لا تثنى ولا تجمع ، إلا أن تقول : كلهم تأبّط شراً أو كلاهما تأبّط شراً ، ولا يضاف الى شيء ((إلا أن تقول : هذا تأبّط شراً صاحبك أو مملوكك))^(٧٥) ، ولا يحقر ولا يرخم ولا يضاف بالياء أي لا ينسب ((وذلك لأنك لا تقول : هذا زيدٌ أخوكي ولا برقٌ نحره ، وهو يضيف الى نفسه ، ولكنه يجوز أن يحذف فيقول : تأبّطي وبرقي فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف ، حتى تصير الإضافة على شيء واحد لا يكون حكاية لو كان اسماً))^(٧٦) ، فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض وتمت كلاماً لا يجوز إلا حكايتها ، وكذلك كل ما أشبه ما ذكر من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل ، وإن أدخلت عليها إن وأخواتها ، وكان أخواتها فجميعها تحكى بلفظها قبل التسمية وإعرابها يكون بحركة الحكاية ، وإن سمي رجلٌ بوزيدٍ ، أو وزيداً أو وزيدٌ ، حكى ، فيأتي مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فنقول : مررتُ بوزيدٍ ، ورأيتُ وزيداً ، وهذا وزيداً لأنه لا يكون إلا تابعاً والواو عاملة تقوم مقام ما عطفت عليه^(٧٧) .

الثاني : أن يشبه الجملة وهو بعض لها ليس باسم مفرد ولا مضاف ، ولا فيه ألف ولا مبني مع اسم ولا حرف معنى مفرد ، وهو على خمسة (ضروب) :

الأول : الاسم الموصول : نحو : رجلٌ سميتُ به : خيراً منك أو مأخوذاً بك أو ضارباً رجلاً ، فتقول : رأيتُ خيراً منك وهذا خيرٌ منك ، ومررتُ بخيرٍ منك ، فإن سميتُ به امرأة لا يترك التثنية ويحكى كما كان قبل التسمية من قبل أنه ليس منتهى الاسم كما أن بعض الجملة ليس بمنتهى الاسم^(٧٨) ؛ لأننا إذا ابتدأنا كلامنا بقولنا : ضاربٌ رجلاً أو مأخوذاً بك فإننا نحتاج الى الخبر كما يحتاج اليه في قولك : ((زيدٌ ، وضاربٌ ومنك بمنزلة شيء من الاسم في أنه لم يسند الى مسند وصار كمال الاسم كما أن المضاف اليه منتهى الاسم وكماله))^(٧٩) .

الثاني : الموصوف : إن سمي رجلٌ : زيدٌ العاقلُ ، قلت هذا زيدٌ العاقلُ ، ورأيتُ زيداً العاقلَ ، وكذلك لو سميت امرأة لكان على هذا اللفظ ، وإن سمي رجلٌ بعاقلةٍ لبيبةٍ قلت : هذا عاقلةٍ لبيبةٍ ، ورأيتُ عاقلةٍ لبيبةٍ ، ومررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ ، فينصرف لأنه محكي وينون رفعاً ونصباً وجراً ((لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون ، وينون لأنك نونته نكرة))^(٨٠) ، ونتالا ولو كان الاسم عاقلةً وحدها لا تصرف ، فحكاية الشيء أن يترك على حكمه ما لم يكن معه عاقل ، فإن كان معه عاقل اعمل العامل ونقل بحاله^(٨١) .

الثالث : الحرف مع الاسم : وذلك إذا سمي إنسان كزيدٍ وبزيدٍ ، وإن زيداً ، فإنه يحكى ، وحيثما أنت يحكيان لأن (حيثما) اسم وحرف ، و(أنت) التاء للخطاب بمنزلة الكاف ، والألف والنون هما الاسم وكذلك (أمّا) التي في الاستفهام حكاية لأنها مع (ما) دخلت عليهما ألف الاستفهام ، ومما يحكى : كذا وكأيّ وذلك يحكى لأن الكاف للخطاب ، وهذا وهؤلاء يحكيان لأن (ها) دخلت على (ذا ، وأولاء) ، وإن سمي (زيد وعمر) رجلاً ، تقول في النداء : يا زيداً وعمرأً فينصب وينون لطول الاسم^(٨٢) ، إذ نجده قد أجراه على الأصل وهو النصب .

الرابع : الحرف مع الحرف : وذلك نحو : إنّما وكأئنما وأما وإن لا في الجزاء ، ولعل لأن اللام ها هنا زائدة بمنزلتها في (لأفعلن) ، وكأن ، لأنها كاف التشبيه دخلت على (أن) فجميع هذا وما أشبهه يحكى^(٨٣) .

الخامس : الفعل مع الحرف : وذلك نحو : هلم ، إذا سمي به حكي وإن أخلي من الفاعل ، وإن سمي بالذي رأى لا يغير عما كان عليه قبل أن يكون اسماً ولو جاز مناداته بعد التسمية ، لجاز أن ينادى قبلها ، ولكن لو سمي الرجل منطلق بهذه الجملة لصح مناداتها ، لأن كل واحد منهما اسم تام وذلك غير تام وإنما يتم بصلته ، وهو يقوم مقام اسم مفرد ، ولو سمي الرجل والرجلان لم يجز فيه النداء ^(٨٤) .

الثالث : أن يكون اسماً مثني أو مجموعاً على حد التنثية : وذلك إذا سمي رجل بسلطان وزيدان فتحكى التنثية ، فتقول : هو زيدان ، ومررت بزیدین، ورأيت زیدین ، فتحكى التنثية ولفظها ويجوز الواحد . وقد أجازوا أن تقول : هذا زيدان كفعلان ، وإن سمي بجميع على هذا الحد حكي ، فتقول : هذا زيدون ورأيت زیدین ، ومررت بزیدین ، وأضاف البطليوسي وجهاً آخر ((هو أن تلزم الواو على كل حال وتعرب النون فيقال : جاءني زيدون ، ورأيت زيدوناً ، ومررت بزیدون ، وقد جاءت من هذا النوع ألفاظ كثيرة نحو : حمدون ، وطولون ، وهو في أسماء العامة كثير نحو : عليون ، وحزمون ، وعبدون ، وسحبون ونحو ذلك)) ^(٨٥) . وكذلك يجمع مؤنث فتقول : هذا مسلمات ، ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات فتحكي : تقول العرب : هذه عرفات مباركاً فيها ، فعرفات بمنزلة آبائين ، ومثل ذلك اذرعات ^(٨٦) . قال امرؤ القيس ^(٨٧) :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرَبٍ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
بالتنوين على كل حال لأن التنوين فيه بإزاء النون في الزيدين والعمرين .
وفيه لغة ثانية مشهورة هي أن من العرب من يجريها مجرى طلحة وعائشة فيقول : جاءني هنداء وطلحاة ، ورأيت هنداء وطلحاة ، ومررت بهنداء وطلحاة ، فيمنعها الصرف ^(٨٨) كقول الأعشى ^(٨٩) :

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاةٍ شَهْرًا وَرَجَّيْ أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا
فقد جرت (عاناة) بالفتحة بدل الكسرة ومنعت من الصرف للعلمية والتأنيث .

المبحث الرابع

ما لا يجوز أن يحكى

قد يوحي العنوان للقارئ من أول وهلة انه خارج عن موضوع الحكاية إلا انه بعد التمهّص والدراسة تبين لنا إنما يدرج تحت هذا العنوان هو ما لا يحكى مباشرة (أي على الصورة التي ورد عليها) كما مرّ علينا في المباحث السابقة ولكن يحكى بعد أن يطرأ عليه بعض التغيير كالحذف والإبدال (التعويض) ، وهذا يكون على عدة أقسام : وهو كل اسم مبني ، أو مضاف ملازم للإضافة وافرد ، أو فعل فارغ (أي اسم على زنة الفعل محكي خالٍ من الفاعل والمفعول) ، أو حرف قصد التسمية به فقط ، فجميع هذه إذا سمي بشيء منها أعرب إعراب الأسماء الأول ، وإن نقص عما كانت عليه الأسماء .

الأول : إن سميت بكم أو بمن ، وقلت : هذا كم وقد جاء ، لأن في الأسماء مثل دم ويد ، وإن سميت بهو قلت : هذا هو ، فاعلم وأن سميت به مؤنثاً لم تصرفه ، لأنه ضمير مذكر ، وإنما قلت هو لأنه ليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما ياء أو واو أو ألف ، وسمع منهم إذا أعربوا شيئاً من هذا الضرب التثنية ، فإن سميت بذو قلت : ذوّ ، لأنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فلما علم الأصل رُدَّ الى أصله ، كما تكلموا به ، ولو لم يقولوا : ذوا ثم سمينا بذو لما قلت إلا ذو ^(٩٠) ، وكان الخليل يقول : ((هذا ذو ، بفتح الذال لأن أصلها الفتح تقول : ذوا وتقول : ذوّ)) ^(٩١) . وإن سميت بفو قلت : فم ولو لم يكن قبل فم لقلت فوه وعلل سيبويه ذلك بقوله : ((ولو لم يكونوا قالوا فم لقلت فوه ، لأنه من الهاء)) ^(٩٢) .

وأين ، ومتى ، وثم ، وهنا ، وحيث ، وإذا ، وعند ، وعن ، فيمن قال من عن يمينه ، وأشار سيبيويه الى ذلك بقوله : ((وأما (عن) فاسم إذا قلت : من عن يمينك ، لان من لا تعمل إلا في الأسماء))^(٩٣) .

ومنذ في لغة من رفع ، تصرف الجميع فيحمله على التذكير حتى يتبين غيره ، وإن سميت كلمة بتحت أو خلف أو فوق فلا تصرف لأنها مذكرات يدل على تذكيرها تحت وخليف ذاك ، ودوين ، ولو كان مؤنثاً دخلت الهاء كما دخلت في قديمة ووريئة^(٩٤) .

الثاني : التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول : إن سمي رجل بضرب أو ضرب أو يضرب فانه يعرب ((وحكم نعم وبئس حكم الفعل إذا سميت به تقول : هذا نعم وبئس))^(٩٥)

وإن سميت أزمة قلت: أزم ، ورأيت أزمى ، وبيغزو ، قلت : يغز ورايت يغزى ، قال سيبيويه : ((وسألته عن رجل يغزو فقال : رأيت يغزى قلب ، وهذا يغزو هذا يغزى زيد ، وقال : لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزى وثبات الواو خطأ ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها مضموم))^(٩٦) .

وإن سميت بعة قلت : وع ، وإن سميت بره ، قلت : إرأ^(٩٧) .

الخاتمة

من ابرز ما توصل اليه البحث النتائج الآتية : -

١- حكم الجملة المحكية أن تكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب العامل الذي سُلط عليها ، وإلا كانت لا محل لها من الإعراب .

٢- تختص الأسماء الأعلام والكنى بالمطابقة بين الجواب والسؤال ، وإجراء الجواب على وفق السؤال ، فإذا قال : رأيت زيدا ، قلت : مَنْ زيدا ؟ فهذه خصيصة الأعلام والكنى وإنما اختصت بهذا الأعلام والكنى ؛ لان لها حرمة فيما بين العرب ؛ لأنها أكثر ما يستعمل في كلامهم ، ولكثرة ما يستعمل في كلامهم ولحرمتهم إياها ، اختصت بهذه الخصيصة وهي أن يجري الجواب فيها على وفق السؤال .

٣- اتفاق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي للحكاية في أنها إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده مماثلة ومشابهة من دون تغيير .

٤- وجدنا أن ما يحكى من الكلم إذا سمي به على ثلاثة أقسام : الأول : أن يكون جملة ، والثاني : أن يشبه الجملة وهو على خمسة اضرب : اسم موصول ، واسم موصوف ، وحرف مع اسم ، وحرف مع حرف ، وفعل مع حرف ، فجميعها ندعها على حالها قبل التسمية من الصرف وغير الصرف ، لأنه لا يسم بالموصول دون الصلة ، ولا بشيء من هذه دون صاحبه ، والثالث : هو التسمية بالتثنية والجمع الذي على حد التثنية ، أمّا ما لا يجوز أن يحكى فيكون على عدة أقسام وهو كل اسم مبني ، أو مضاف ملازم للإضافة وافرد ، أو فعل فارغ ، أو حرف قصد التسمية به فقط ، فجميع هذه إذا سمي بشيء منها أعرب إعراب الأسماء الأول .

٥- يحكى اللفظ على لفظه ، ويكون إعرابه محلاً نحو قولك : مَنْ محمداً ؟ لمن قال : رأيتُ محمداً ، فيعرب محمداً مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

٦- وجدنا أن الرفع على الحكاية يأتي بعد كل قول وبعد الألفاظ (سمعت ، وقرأت ، ووجدت ، وكتبت) وبعد كل استفهام ما لم يجيء بالتاء فإذا جيء بالتاء فالنصب على الحكاية ويكون بمنزلة تظن وتري .

وتكون أداة الاستفهام (مَنْ) حكاية لمرفوع إن لحقته علامة الرفع ويعرب مبتدأ خبره محذوف يفهم من المعنى ، وحكاية لمنصوب إن لحقها علامة النصب فتعرب مفعولاً به لفعل

- مضمّر ، وحكاية لمجرور إن لحقها علامة الجر فتكون (مَنْ) مجرورة به والعامل فيه مضمّر
يقدّر بعده لأنه اسم استفهام .
- ٧- الأدوات (مَنْ ، و أيّ) تتبعان في الإعراب المحكي عنه رفعاً ونصباً وجرّاً ومفرداً مذكراً أو
مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً بنوعيه المذكر والمؤنث إلا أنهما اختلفتا بأن علامتهما هذه تثبت
بالوقف فقط مع (مَنْ) وبالوقف والوصل معاً بالنسبة لـ(أيّ) .
- ٨- تختلف (مَنْ) عن (أيّ) بعدة أشياء منها : أن (مَنْ) تختص بحكاية العاقل ، و(أيّ) عامة
في العاقل وغيره ، وتثبت حركة (مَنْ) بالوقف و (أيّ) بالوقف والوصل ، وأن (مَنْ) يجب
فيها الإشباع فيقال : مئو ومنا ومني بخلاف (أيّ) ، ويحكي بـ(مَنْ) النكرة ويحكي بعدها
العلم ، و(أيّ) تختص بالنكرة ، وأن ما قبل تاء التانيث في (أيّ) واجب الفتح ، وفي (مَنْ)
يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .
- ٩- تحكي الجمل في اللغة فتتقل الجملة كما هي وتأخذ الوظيفة النحوية التي يقتضيها سياق الكلام من
فاعل أو مبتدأ أو مفعول به الخ ، ويكون إعرابها بحركة مقدرة منع من ظهورها صورة الحكاية
التي نقلت بها الجملة .
- ١٠- إذا سُئِلَ بـ(مَنْ ، و أيّ) عن اسم نكرة فأنهما تتبعان الاسم المسؤول عنه في الإعراب والإفراد
والثنية والجمع والتذكير والتانيث فإذا قيل : جاء رجلٌ فتسأل : أيُّ أو مئو ، وإذا قيل : رأيتُ
رجلاً فتسأل أيّاً أو منّا ، وإذا قيل : مررتُ برجلٍ فتسأل أيُّ أو مني ، وإذا قيل : جاء رجلان
فتسأل أيّان أو منان ، وإذا قيل : جاء رجال فتسأل أيّون أو منون .
- ١١- إذا جاء القول بمعنى الظن فانه يعامل باعتبار الأصل فتكون الجملة بعده في محل نصب مفعول
القول أو أن يعامل القول باعتبار المعنى الجديد الذي طرأ عليه وهو الظن فتكون ناسخة نحو :
أقول الرجل ذكياً بمعنى أظن .
- ١٢- إن القول المستوفي للشروط الأربعة المذكورة إذا وقع له مفعولان منصوبان كان بمعنى
الظن حتماً وتجري عليه أحكام الظن ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها على الأرجح . وإذا وقع له
كلمة واحدة (هي التي قيلت) كان معناه مجرد النطق ، ونصبها مفعولاً به واحداً ولا تسمى هذه
الكلمة محكية مع أنها هي مفعوله المباشر وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه
مجرد النطق أيضاً ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التي بعده تكون
في محل نصب فتسد مسد المفعول به ، وتسمى مفعول القول دائماً ولا تسمى محكية بالقول إلا إذا
سبق النطق بها .
- فالقول بمعنى الظن لا حكاية معه إذا وقع له مفعولاه المنصوبان فإذا تغير ضبطهما
وصارا مرفوعين أصالة (أي بغير سبب إلغاء العامل) فان معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك ؛ إذ
يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديدة
اسمية في محل نصب تسد مسد مفعوله .
- ١٣- اختلف النحاة في إعراب الحكاية فهناك من يعرب الاسم المحكي بعد نقله الى موضوع الحكاية
نحو : (هو زيدان) فزيدان خبر مرفوع بالضمّة المقدرة منع من ظهورها حرف الحكاية ،
وهناك من يعرب الاسم المحكي على ما كان عليه قبل الحكاية كسيبويه نحو : (هو زيدان)
فزيدان حسب هذا الرأي خبر مرفوع بالآلف وينصب ويجر بالياء لأنه مثنى وبالتالي يخرج عن
الحكاية ، فالإعراب بعد الحكاية أولى .

الهوامش

- (١). ظ. الافعال : ابن القوطية / ٣٨
- (٢). لسان العرب (نحا) / ١٥ / ٣١٠
- (٣). م.ن : (عرب) / ١ / ٥٨٩
- (٤). اصلاح المنطق / ١٤٥
- (٥). ظ. التعريفات / ٢٥ ، الكلبيات / ٤٦ ، شذور الذهب / ٥٨ ، النحو الوافي / ١ / ٦٢ ، ٦٣
- (٦). ظ. اللغة ليست عقلا / ١٠٥
- (٧). ظ. مذاهب الاعراب / ٥١
- (٨). ظ. قراءة اولية في وظائف الاعراب / ٦٨
- (٩). الافعال : ابن القوطية / ٢٥٢
- (١٠). مقاييس اللغة (حكي) / ١ / ٣١١
- (١١). مجمل اللغة / ١٥٠
- (١٢). المصباح المنير / ١ / ١٤٥
- (١٣). لسان العرب (حكي) / ١٤ / ١٩٠
- (١٤). تاج العروس (حكي) / ١ / ٤٣٥
- (١٥). شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٤٩
- (١٦). حاشية الخصري / ٢ / ٧٩١
- (١٧). موسوعة النحو والصرف والاعراب / ٣٥٠
- (١٨). ظ. المقرب: ابن عصفور الاشبيلي / ٣٧٢ ، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري / ٢٦٦
- (١٩). ظ. المقرب / ٣٧٢ ، حاشية الصبان / ٤ / ١٣١ ، شرح التصريح : الازهري / ٢ / ٤٧٩
- (٢٠). ظ. المقرب / ٣٧٢
- (٢١). البيت من شواهد الكتاب وقد نسبه سيبويه لابي الاسود الدؤلي ، ظ. الكتاب / ١ / ١٥٠
- (٢٢). اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجة : البطليوسي / ٣٦٦ ، ٣٦٧
- (٢٣). تأويل مشكل القرآن / ٢ / ٢٥٧
- (٢٤). ظ. اعراب القرآن : النحاس / ٢ / ٣٧٣ ، شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٥٢
- (٢٥). ظ. المقرب / ٣٧٢ ، تقريب المقرب / ١٨٨
- (٢٦). البيت بلا نسبة في سر صناعة الاعراب / ١ / ٢٣٢ ، المحتسب / ٢ / ٢٣٥ ، المقرب / ٣٧٢
- (٢٧). ظ. شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٥٠
- (٢٨). ظ. م.ن: / ٣ / ٥٠
- (٢٩). ديوانه / ١٣٢
- (٣٠). ظ. شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٥٠ ، ٥١
- (٣١). ظ. المقرب / ٣٧٣ ، تقريب المقرب / ١٨٨
- (٣٢). ظ. البيت في الجني الداني / ٤٢٢ ، مغني اللبيب / ٢ / ٣٤٧ ، المقرب / ٣٧٣
- (٣٣). ظ. حاشية الصبان / ٤ / ١٣١ ، ١٣٢ ، حاشية الخصري / ٢ / ٧٩١
- (٣٤). ظ. ديوانه / ١٥٣
- (٣٥). ظ. شرح التصريح / ٢ / ٤٨٠
- (٣٦). ظ. اللمع في العربية / ٣٦٩ ، حاشية الخصري / ٢ / ٧٩٣ ، الشرح الميسر على الفية ابن مالك / ٣١١ ، النحو العربي نقد وبناء / ١٢٢
- (٣٧). ظ. شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٦٠ ، اصلاح الخلل / ٣٧٠ ، شرح ابن عقيل / ٢ / ٤٢٥
- (٣٨). ظ. اللمع في العربية / ٣٦٧
- (٣٩). ظ. المقرب / ٣٧٧ ، شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٥٤ ، حاشية الخصري / ٢ / ٧٩٥
- (٤٠). ظ. شرح جمل الزجاجة / ٣ / ٥٥

- (٤١). م.ن : ٥٦/٣
- (٤٢). ظ.و للمع في العربية / ٣٦٨ ، حاشية الصبان ١٢٧/٤ ، اوضح المسالك الى الفية ابن مالك / ٢٦٦ ، اصلاح الخلل / ٣٦٨ ، النحو
- (٤٣). العربي نقد وبناء / ١٢٢ ، ١٢٣
- (٤٤). ظ.و للمع في العربية / ٣٦٨ ، شرح جمل الزجاجي ٥٧/٣ ، حاشية الخضري ٧٩٤/٢
- (٤٥). نسب ابو زيد هذا البيت الى شمير بن الحارث الضبي في شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧
- (٤٦). ظ.و حاشية الخضري ٧٩٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢
- (٤٧). ظ.و اوضح المسالك الى الفية ابن مالك / ٢٦٦ ، شرح التصريح على التوضيح ٤٨١/٢
- (٤٨). ظ.و شرح التصريح على التوضيح ٤٨٤/٢ ، ٤٨٥
- (٤٩). ظ.و حاشية الصبان ١٣١/٤
- (٥٠). الجمل في النحو : الفراهيدي ١٧١/١ ، ١٧٢
- (٥١). ظ.و اعراب القرآن الكريم وبيانه ٤ / ٤٦٠
- (٥٢). ظ.و م.ن : ١٦٢ / ٢
- (٥٣). ظ.و م.ن : ١ / ١٠٩
- (٥٤). ديوانه / ٣٤
- (٥٥). ظ.و الجمل في النحو ١٧٢/١ ، ١٧٣
- (٥٦). ديوانه / ١٢٥
- (٥٧). ديوانه / ٢٢ والبيت في ديوانه : تقول حنان
- (٥٨). ظ.و الجمل في النحو ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥
- (٥٩). ظ.و شرح ابن عقيل ٤٤٧/١
- (٦٠). ظ.و م.ن : ١ / ٤٤٩ ، ٤٥٠
- (٦١). ظ.و النحو الوافي ٢ / ٤٢ ، ٤٣
- (٦٢). ظ.و م.ن : ٢ / ٤٤
- (٦٣). ظ.و شرح جمل الزجاجي ٥٥/٣
- (٦٤). م.ن : ٥٥/٣
- (٦٥). ظ.و شرح جمل الزجاجي ٥٨ / ٣ ، ٥٩ ، المقرب / ٣٧٩
- (٦٦). البيت بلا نسبة في خزنة الادب ١٤٧/٧ ، شرح جمل الزجاجي ٦٦/٣
- (٦٧). شرح جمل الزجاجي ٦٦/٣
- (٦٨). ظ.و م.ن : ٣ / ٦٧
- (٦٩). شرح التصريح على التوضيح ٤٨٥/٢
- (٧٠). ظ.و الكتاب ٤١٣/٢
- (٧١). ظ.و شرح التصريح على التوضيح ٤٨٥ / ٢ ، ٤٨٦
- (٧٢). ظ.و م.ن : ٢ / ٤٨٦
- (٧٣). ظ.و م.ن : ٢ / ٤٨٦
- (٧٤). ظ.و الكتاب ٤١٣ / ٢ ، ٤١٤
- (٧٥). ظ.و شرح التصريح على التوضيح ٤٨٦ / ٢
- (٧٦). كتاب سيبويه ٣ / ٣٢٧
- (٧٧). م.ن : ٣ / ٣٢٨
- (٧٨). ظ.و كتاب سيبويه ٣ / ٣٣٣ ، الاصول في النحو : ابن السراج ١٠٤/٢ ، المقرب / ٣٧٥
- (٧٩). ظ.و م.ن : ٣ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، م.ن : ٢ / ١٠٥
- (٨٠). كتاب سيبويه ٣ / ٣٢٨
- (٨١). م.ن : ٣ / ٣٢٩

- (٨٢). ظ.م.ن : ١٠٥/٢
(٨٣). ظ. الاصول في النحو ١٠٥/٢
(٨٤). ظ. الكتاب ٦٧/٢ ، الاصول في النحو ١٠٥/٢
(٨٥). ظ.م.ن : ٦٨/٢ ، م.ن : ١٠٦/٢
(٨٦). اصلاح الخلل / ٣٧٠
(٨٧). ظ. الاصول في النحو ١٠٦/٢ ، اصلاح الخلل / ٣٧٠
(٨٨). ديوانه / ١٠٧
(٨٩). ظ. اصلاح الخلل / ٣٧٢ ، ٣٧٣
(٩٠). ديوانه / ١٩٥
(٩١). ظ. الاصول في النحو ١٠٨/٢
(٩٢). الكتاب ٣٣ / ٢
(٩٣). م.ن : ٣٣ / ٢
(٩٤). ن. : ٣٠٩/٢
(٩٥). ظ. الاصول في النحو ١٠٩/٢
(٩٦). م.ن : ١٠٩ / ٢
(٩٧). الكتاب ٦٠/٢
(٩٨). ظ. الاصول في النحو ١٠٩ / ٢

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي : عبد الله بن السيد البطليوسي ، تحق حمزة عبد الله النشرتي ، ط ١ ، دار المريح ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م
- إصلاح المنطق : ابن السكيت ، تحق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون / ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م
- الأصول في النحو : لأبي محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحق عبد الحسين الفتلي، ط ٤، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- إعراب القرآن : لأبي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ، تحق محمد احمد قاسم ط ١، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٤ م
- إعراب القرآن وبيانه : محيي الدين الدرويش ، ط ٢ ، مطبعة سليمان زادة ، قم ، ١٤٢٨ هـ .
- الأفعال : لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم الأندلسي المعروف ب:أبن القوطية ، قدّم له ووضع حواشيه ابراهيم شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م
- الأفعال : لأبي القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع ، قدّم له ابراهيم شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- أوضح السالك الى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحق عبد المتعال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، مطابع دار صادر، بيروت، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م
- التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م
- الجمل في النحو : الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحق فخر الدين قباوة ، ط ٥ / ١٩٩٥ م
- الجني الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحق فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م

- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت / ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- حاشية الصبان شرح الاثموني على ألفية ابن مالك : تحقق محمود بن الجميل ، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقق عبد السلام هارون ، مطابع الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٦ م
- ديوان الأعشى : شرح وتعليق محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، د . ت
- ديوان أمروء القيس : شرحه وضبطه عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر ، بيروت
- ديوان ذي الرمة : شرح الإمام أبي نصر احمد بن حاتم الباهلي ، حققه وقدم له عبد القدوس أبو صالح، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني ، ط٢ ، تحقق محمد حسن واحمد رشدي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني ، تحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م
- شرح التصريح على التوضيح : تحقق محمد باسل عيون السود ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م
- شرح جمل الزجاجي : لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي ، قدم له ووضع حواشيه فواز الشعار ، إشراف اميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، مطابع العبور الحديثة
- الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف : عبد العزيز بن علي الحربي ، ط١ ، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- في إصلاح النحو العربي : دراسة نقدية ، عبد الوارث مبروك ، ط١، دار القلم الكويت ، ١٩٨٥ م .
- قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركييبية لرشيد بالحبيب ، مجلة الفيصل ع: ٢٦٧ سنة ١٩٩٩م
- كتاب سيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقق عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة المدني، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، وضع فهرسه عدنان درويش ومحمد المصري ، دمشق / ١٩٧٥ .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري ، قم ، ١٤٠٥ هـ.
- اللغة ليست عقلاً : أحمد حاطوم مطبعة فضالة ١٩٩٩م.
- اللُّمَع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقق حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م
- مجمل اللغة : لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا ، راجعه ودقق أصوله محمد طعمة ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقق محمد عبد القادر ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م.
- مذاهب الإعراب لإبراهيم مصطفى ، مجلة مجمع القاهرة ، مجلد ١٠ ، ١٩٥٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : احمد بن محمد علي الفيومي ، مطبعة الميمنية ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر .
- مقاييس اللغة : لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي ، وضع حواشيه ابراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- المقرب : لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي ، تحقق عادل احمد وعلي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ .

- النحو العربي نقد وبناء : د.م ابراهيم السامرائي ، دار الصادق ، د. ت .
- النحو الوافي : عباس حسن ، ط ١ ، مكتبة المحمدي ، بيروت ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

Abstract

The nature of object makesme divided it in to four chapters presseded by introduction with meening of al airaband its important explairs the meening of story in longuay and term .

In the first chapter we explain the lxined of . the story of sentcuce . the story of individual . the second chapter for . in the third chapter we esplain whet speah of word and in the fourth chapter we submit that word can not speak .

At the end of these chapters we put the most important results that we concluded it rafah abed al- husain mahdee.